• العدد الثمانون بعد المائة أبريل ٢٠١٠ •

www.syassa.org.eg

السياسة الدولية

القمة الثانية والعشرون
د. أسامة الغزالى حرب

معاهدة منع الانتشار النووى .. تحديات المراجعة
د. محمد إبراهيم شاكر

عالم الإنترنت .. مخاطر وفرص بلا حدود
[ملف العدد]

موارد بحر قزوين .. تنافس دولى متصاعد
[تحت الضوء]

السودان .. مشهد ما قبل الانتخابات
هانئ رسلان

الانتخابات العراقية ٢٠١٠ .. هل من جديد؟
علاء سالم

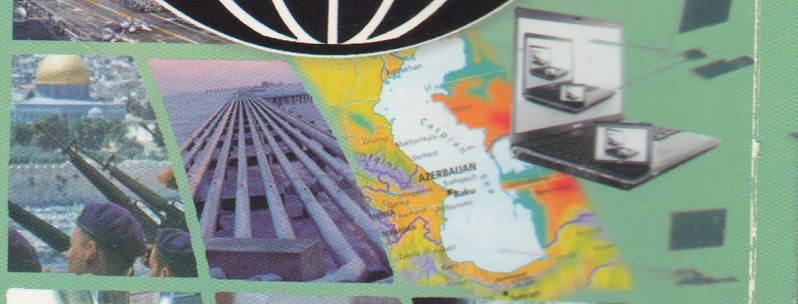

السنة السادسة
والأربعون
أبريل ٢٠١٠

١٨٠

الأهرام

المحتويات

الافتتاحية :

٦ القمة الثانية والعشرون ..... د. أسامة الغزالى حرب

قسم خاص : العالم وقضية الانتشار النووى :

٨ معاهدة منع الانتشار النووى .. تحديات المراجعة ..... د. محمد إبراهيم شاكر

١٤ إشكاليات رمادية أمام منع انتشار الأسلحة النووية ..... د. محمد عبدالسلام

٢٠ جهود منع الانتشار النووى فى الشرق الأوسط ..... د. سامح أبو العينين

الدراسات :

٢٤ إسهامات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية فى تأصيل علم العلاقات الدولية ..... د. محمد السيد سليم

٣٨ التعاون الاستراتيجى الروسى – الإيرانى .. الأبعاد والتداعيات ..... د. نورهان الشيخ

المقالات :

٥٠ الاقتصاد الدولى بين التأرجح الأوروبى والاقتصادات الصاعدة ..... نزيرة الأفندى

٥٤ القانون الدولى الإنسانى وبطلان ضم إسرائيل للحرم الإبراهيمى ..... د. محمد عبدالمنعم عبدالغنى

٥٨ قراءة قانونية فى تقرير القاضى "جولدستون" ..... د. أيمن عبدالعزيز سلامة

ملف العدد : عالم الإنترنت .. مخاطر وفرص بلا حدود

٦٢ الإنترنت ومنظمة الآيكان ..... باهر عصمت

٦٦ إدارة الإنترنت وإرهاصات التحول من الهيمنة إلى التعددية ..... جمال محمد غيطاس

٧٢ الفجوة الرقمية والتنمية فى ظل العولمة ..... د. حسن أبو طالب

٧٦ التجارة الإلكترونية ومصالح الدول النامية ..... د. مغاورى شلبى على

٨٠ دور تكنولوجيا المعلومات فى حملة أوباما الانتخابية ..... د. منار الشوربجى

٨٦ تنظيم "القاعدة" والإنترنت .. تدشين "الجيل الثالث" من الجهاديين ..... د. محمد أبو رمان

٩٢ الإنترنت والمعارضة السياسية .. الحالة الإيرانية ..... ميلاد بورنيك

٩٦ الشبكات الاجتماعية .. محاولة للفهم ..... وليد رشاد زكى

١٠٢ الفضاء الإلكترونى وتهديدات جديدة للأمن القومى ..... عادل عبدالصادق

١٨٠

السنة السادسة والأربعون
العدد الثمانون بعد المائة
أبريل ٢٠١٠

قضايا السياسة الدولية :

الشرق الأوسط :

١١٠ الانتخابات العراقية ٢٠١٠ .. هل من جديد؟ ..... علاء سالم

١١٦ سيناريوهات الضربة الإسرائيلية ضد إيران ..... على حسين باكير

١٢٢ إيران واتفاق تبادل اليورانيوم .. سياسة كسب الوقت ..... د. ولاء على البحيرى

١٢٦ اليمن بعد حرب الحوثيين ..... مجاهد صالح الشعبى

آسيا :

١٣٠ الحوار مع طالبان أفغانستان .. بديل لا يضمن الاستقرار ..... محمد فايز فرحات

١٣٦ المخدرات فى أفغانستان .. الأبعاد الداخلية والخارجية ..... رضا محمد هلال

١٤٤ الفساد فى أفغانستان .. إلى أين؟ ..... شدوى عصمت

١٤٨ الهند وباكستان .. الفشل فى تجاوز الجمود ..... د. عبدالرحمن عبدالعال

١٥٤ البرنامج النووى الكورى ونظام منع الانتشار ..... أحمد سيد أحمد

فى الشأن السودانى :

١٦٠ السودان .. مشهد ما قبل الانتخابات ..... هانئ رسلان

تحت الضوء : موارد بحر قزوين .. تنافس دولى متصاعد :

١٦٦ استغلال ثروات بحر قزوين .. الفرص والمعوقات ..... أحمد طاهر

١٧٢ شبكات نقل الطاقة من بحر قزوين .. مسارات متنافسة ..... دينا عمار

١٧٦ إيران و"دبلوماسية الغاز" ..... إبراهيم نوار

رؤى عالمية :

١٨١ أمن الطاقة .. تكلفة عسكرية متصاعدة ..... عمرو عبدالعاطى

١٨٥ مكتبة السياسة الدولية

دراسات

التعاون الاستراتيجى الروسى - الإيرانى.. الأبعاد والتداعيات

■ د. نورهان الشيخ

أستاذ مساعد العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،

جامعة القاهرة

منذ توقيع معاهدة التعاون فى مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية بين روسيا وإيران عام ١٩٩٢، تثير العلاقات الروسية - الإيرانية الكثير من التساؤلات حول أسباب النمو المطرد الذى تشهده العلاقات بين البلدين فى مختلف المجالات، خاصة منذ وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة فى موسكو عام ٢٠٠٠، وأبعاد هذا التطور، ومداه، والأهمية التى يمثلها للطرفين، وأثر التعاون بينهما فى المجال التقنى والعسكرى على توازن القوى بمنطقة الخليج العربى.

وللإجابة على مثل هذه التساؤلات، تجدر الإشارة أولا إلى مفهوم التعاون الاستراتيجى. فالعلاقات بين دولتين أو مجموعة من الدول تكون استراتيجية إذا توافرت فيها مجموعة من الأبعاد، أهمها:

- أن تكون علاقات رسمية علنية بين طرفين أو أكثر، فالتعاون والتفاهمات غير المعلنة لا ترقى إلى مستوى التعاون الاستراتيجى.

- أن تستهدف تحقيق أهداف محددة ذات أهمية للطرفين أو الأطراف المعنية.

- أن يحقق التعاون لأطرافه فائدة أكبر أو لا يمكن تحقيقها فى حالة بقائهم فرادى غير متعاونين. وقد تكون هذه الفائدة متساوية لجميع الأطراف Equity، وقد يستفيد أحد الأطراف أكثر من الآخرين Nonequity، إلا أنه حتما لابد أن يعود التعاون بالفائدة والنفع على جميع أطرافه.

- رغم شيوع ربط التعاون الاستراتيجى بالمجال العسكرى، بل وقصر البعض الطابع الاستراتيجى على التعاون العسكرى فحسب، فإن المفهوم - فى واقع الأمر - يتسع ليشمل أنماطا أخرى من التعاون، منها: التعاون التقنى الذى يتضمن نقل التكنولوجيا، والتزويد بالخبراء والفنيين، وتدريب الكوادر الوطنية فى المجالات التنموية المختلفة، والاعتماد الاقتصادى المتبادل، وغيرها.

- يختلف التعاون الاستراتيجى فى درجاته وقوته، ويعتبر التحالف الاستراتيجى Strategic Alliance هو أقوى صوره.

- إن التعاون لكى يكون استراتيجيا، لابد أن يتسم بالاستمرارية على مدى فترة زمنية طويلة نسبيا، فالتفاهمات المرحلية أو الوقتية، والصفقات العارضة لا تعد تعاونا استراتيجيا مهما بلغت أهميتها(١).

ولا شك فى أن تتبع العلاقات الروسية - الإيرانية، والتطور الذى شهدته على مدى أكثر من عقدين من الزمن، منذ زيارة هاشمى رافسنجانى، رئيس مجلس الشورى الإيرانى، إلى موسكو عام ١٩٨٩، يوضح أن التعاون الروسى - الإيرانى هو أحد أنماط التعاون الاستراتيجى. ورغم أنه لم يصل بعد إلى مستوى التحالف الاستراتيجى الكامل، فإنه يظل مهما للطرفين، وداعما للقدرات الإيرانية على وجه الخصوص.

وتسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على مجموعة من الأسئلة حول الأسباب والعوامل التى أدت إلى التقارب الروسى - الإيرانى، وحجم التعاون القائم بين البلدين، وأهم أبعاده، وأبرز مجالاته، وكذلك تأثيره المحتمل على التوازن الاستراتيجى فى

1- David C. Mowery, Joanne E. Oxley, Brian S. Silverman, Strategic Alliances and Interfirm Knowledge Transfer, Strategic Management Journal, Vol. 17, Special Issue, Winter 1996, pp. 77-79.

منطقة الخليج العربى. مع الإشارة إلى خلفية تاريخية موجزة عن العلاقات الروسية – الإيرانية فى فترة ما قبل انهيار الاتحاد السوفيتى، حتى يمكن تفهم التغير الذى حدث بها، والذى انطلق من اعتبارات برجماتية، وذلك بالنظر إلى المصالح المتبادلة للطرفين على النحو الذى سيلى بيانه تفصيلا.

أولا- تطور العلاقات الروسية – الإيرانية فى فترة ما قبل تفكك الاتحاد السوفيتى :

اتسمت العلاقات الروسية – الإيرانية على مر تاريخها بالتفاعلية نتيجة الجوار المباشر بينهما، وإن غلب عليها التوتر والصدام. فقد جاءت المواجهة الروسية – الإيرانية الأولى فى إطار المد القيصرى الروسى جنوبا، حيث قامت روسيا عام ١٨٠٠ بالاستيلاء على جزء من بلاد فارس (إيران) التى أقامها محمد خان قاجار عام ١٧٩٥، وهذا الجزء هو فى جمهورية جورجيا الحالية. واندلعت على أثر ذلك مواجهة بين روسيا وإيران عام ١٨٠٧، وهزم فيها القاجاريون، وأبرموا معاهدة جولستان مع روسيا القيصرية فى أكتوبر من عام ١٨١٣، والتى أقروا فيها بتخليهم عن نفوذهم فى القوقاز (أذربيجان الحالية، وداجستان، وشرق جورجيا الحالية) والقبول بانفراد الأسطول الروسى بالتواجد فى بحر قزوين.

ثم كانت الهزيمة الثانية لإيران القاجارية من جانب روسيا فى الحرب التى حدثت بينهما خلال الفترة من ١٨٢٦ إلى ١٨٢٨، ووقع البلدان على أثرها معاهدة تركمانشاى فى فبراير ١٨٢٨ التى أخذت روسيا بمقتضاها معظم أرمينيا الحالية ومعظم أذربيجان (ناخيتشفان وخانة تاليش) اللتين كانتا جزءا من إيران فى ذلك الوقت، وجعلت من نهر آراس الحد الفاصل بين الطرفين(٢).

وقد استمر التوسع الروسى على حساب بلاد فارس (إيران) حيث قامت روسيا بالاستيلاء على طشقند وبخارى عام ١٨٦٤، وعلى سمرقند عام ١٨٦٧ (وهى أجزاء من جمهورية أوزبكستان الحالية). ووفقا لاتفاقية آخال التى وقعها الطرفان فى سبتمبر ١٨٨١، تنازلت فارس عن خوارزم لروسيا، وأحكمت روسيا قبضتها على منطقة آسيا الوسطى.

وفى ٣١ أغسطس ١٩٠٧، وقعت روسيا وبريطانيا اتفاقية تقاسم النفوذ فى إيران، حيث تم تقسيم إيران إلى ثلاث مناطق أساسية، المنطقة الشمالية المتاخمة للقوقاز تحت النفوذ الروسى، والمنطقة الجنوبية المتاخمة للهند والمسيطرة على مدخل الخليج العربى وضعت تحت النفوذ البريطانى، والمنطقة الوسط بين المنطقتين والمتضمنة الخليج نفسه اعتبرت منطقة عازلة محايدة(٣).

وعقب ثورة ١٩١٧ واتجاه الحكومة البلشفية فى روسيا إلى تصدير الثورة، وتشجيع التيارات القومية والانفصالية، لاسيما فى دول الجوار وفى مقدمتها إيران، شجعت روسيا قيام دولة مستقلة فى جيلان، وسيطرت القوات السوفيتية على شواطئ إيران على بحر قزوين. إلا أن هذه الدولة لم تصمد طويلا، وسقطت فى عام ١٩٢١ نتيجة التفاهم بين إيران والاتحاد السوفيتى وتوقيع الطرفين معاهدة تعاون فى العام نفسه، انسحبت بمقتضاه القوات الروسية من الشواطئ الإيرانية.

وخلال الحرب العالمية الثانية، أعلنت إيران حيادها، إلا أنها فى واقع الأمر كانت أكثر ميلا لألمانيا التى كانت الشريك التجارى الأكبر لإيران، حيث وصلت حصة التعامل التجارى معها إلى أكثر من النصف، كما أمدت ألمانيا إيران بالكثير من الآلات من أجل برنامجها التصنيعى. وعندما قامت ألمانيا بغزو الاتحاد السوفيتى فى يونيو ١٩٤١، برزت الحاجة السوفيتية لاستخدام طريق سكة حديد إيران لنقل معدات الحرب من بريطانيا إلى الاتحاد السوفيتى، كما طلب الحلفاء من الشاه طرد الألمان الموجودين فى إيران الذين قدر عددهم بنحو ألف من الخبراء والمدنيين. إلا أن رضا شاه رفض التعاون مع الحلفاء، فتدخل الاتحاد السوفيتى شمالا وبريطانيا جنوبا فى إيران فى أغسطس ١٩٤١، وقامت الدولتان بالإطاحة بشاه إيران، رضا شاه، وتنصيب ابنه محمد رضا بهلوى خلفا له. وفى يناير ١٩٤٢، وقعت الدولتان اتفاقا مع شاه إيران يقضى بانسحاب قوات البلدين فى غضون ستة أشهر من انتهاء الحرب. وعلى حين انسحبت القوات البريطانية، فقد ماطل الاتحاد السوفيتى ولم يسحب قواته إلا فى مايو ١٩٤٦.

من ناحية أخرى، وفى عام ١٩٤٢ وبدعم من الاتحاد السوفيتى، تم تأسيس حزب "تودة" الشيوعى الإيرانى، الأمر الذى أدى إلى توتر فى العلاقات السوفيتية – الإيرانية بدأت تتضح معالمه مطلع الخمسينيات، حين تصاعد النفوذ الأمريكى فى إيران بعد هزيمة الحركة الوطنية، وإسقاط محمد مصدق، رئيس الوزراء، وعودة الشاه إلى الحكم بدعم أمريكى مباشر. ومع مطلع الستينيات، انعدم النفوذ السوفيتى أو كاد، وبلغ النفوذ الأمريكى الذروة، فقد بلغ عدد الخبراء والمستشارين الأمريكيين فى إيران أربعين ألفا من المدنيين والعسكريين(٤).

وعقب قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ فى إيران، سعت طهران إلى تأكيد استقلالية توجهاتها الخارجية عن القوتين العظميين آنذاك فى إطار شعارها: "ثورة إسلامية، لا شرقية، ولا غربية". واعتبر قادة الثورة الاتحاد السوفيتى "الشيطان الثانى" بعد الولايات المتحدة الأمريكية التى اعتبروها "الشيطان الأكبر". ثم تأزمت العلاقات بين موسكو وطهران أكثر بسبب الاجتياح السوفيتى لأفغانستان، والمساعدات العسكرية والاستخباراتية للجيش العراقى فى الحرب العراقية – الإيرانية (١٩٨٠–١٩٨٨)، إلى جانب قيام النظام الإسلامى فى إيران بالقضاء على الحزب الشيوعى الإيرانى عام ١٩٨٣، ثم الاعتداء على القنصلية السوفيتية فى أصفهان عام ١٩٨٧ من جانب مهاجرين أفغان، واتهام الاتحاد السوفيتى إيران بتدبير الأمر، فمهاجمة السفارة السوفيتية فى طهران، وإشعال النار فى حديقة السفارة من جانب متظاهرين محتجين على الدعم السوفيتى للعراق أثناء ما سمى بحرب المدن

2- Muriel Atkin, Russia and Iran (1780-1828), (USA: University of Minnesota), 1980, 99-106, 162-169.

3- William R. Keylor, The Twentieth-Century World, (Oxford: Oxford University Press), 2001, p. 17.

4- Firuz Kazemzadeh, Russia and Britain in Persia: A Study in Imperialism, (USA :Yale University Press), 1968.

بالصواريخ بين العراق وإيران(٥).

وقد بدأ التحسن النسبى فى العلاقات بين البلدين مع وصول ميخائيل جورباتشوف إلى السلطة، وما أحدثه من إعادة هيكلة لسياسة الاتحاد السوفيتى الخارجية، والتى تم فى إطارها سحب القوات السوفيتية من أفغانستان، مما هيأ الفرصة لحدوث انفراج ملحوظ فى العلاقات السوفيتية – الإيرانية. ففى عام ١٩٨٩، قام وزير الخارجية السوفيتى، إدوارد شيفرنادزة، بزيارة إيران، والتقى هاشمى رافسنجانى، رئيس مجلس الشورى الإيرانى، وكذلك آية الله الخمينى. وكانت زيارة رافسنجانى فى العام نفسه للاتحاد السوفيتى نقطة تحول حقيقية فى العلاقات السوفيتية – الإيرانية، حيث أنهت الزيارة مرحلة العداء بين البلدين، ومثلت بداية التعاون بين روسيا وإيران، حيث أقر الاتحاد السوفيتى وإيران برنامجا للتعاون فى المجالات الاقتصادية والعلمية والتقنية(٦).

وقد أخذ التعاون الروسى – الإيرانى فى النمو التدريجى، عقب تفكك الاتحاد السوفيتى وطوال حقبة التسعينيات، إلى أن شهد طفرة منذ تولى فلاديمير بوتين السلطة فى روسيا مطلع عام ٢٠٠٠، على النحو الذى سيلى بيانه تفصيلا.

ثانيا- العوامل التى أدت إلى التقارب الروسى – الإيرانى :

منذ نهاية حقبة الثمانينيات من القرن العشرين، تضافرت مجموعة من العوامل التى دفعت إلى التقارب الذى وصل إلى حد التعاون الاستراتيجى بين روسيا وإيران، وأهمها بالنسبة لروسيا:

١- التحول فى توجهات السياسة الروسية نحو مزيد من البرجماتية :

فعلى مدى سبعة عقود، كانت الاعتبارات الأيديولوجية هى الحاكمة لعلاقات روسيا وسياستها الخارجية، فقامت السياسة الروسية فى إطار الاتحاد السوفيتى على مساندة حركات التحرر الوطنى والحركات الثورية، ثم النظم الراديكالية المتولدة عن هذه الحركات، وكذلك تأييد ودعم الأحزاب الشيوعية، سواء أكانت فى الحكم أم فى المعارضة، الأمر الذى أعاق تطوير علاقات الاتحاد السوفيتى مع عدد من الدول ذات النظم التقليدية، ومنها إيران.

ومع تولى ميخائيل جورباتشوف السلطة فى الاتحاد السوفيتى فى مارس ١٩٨٥، وفى ظل إعادة هيكلة السياسة السوفيتية التى دشنها، وبرنامجه الإصلاحى الداخلى (البيروسترويكا) تحت وطأة التدهور الاقتصادى، تراجعت الاعتبارات الأيديولوجية نسبيا أمام الاعتبارات الاقتصادية كمحدد حاكم للسياسة الخارجية(٧)، الأمر الذى سمح ببعض التفاهم والتقارب مع عدد من الدول التى كانت تناصب موسكو العداء، ومنها إيران فى نهاية الثمانينيات.

ومع تفكك الاتحاد السوفيتى، وانتهاء الحرب الباردة والمواجهة بين القوتين العظميين، أصبحت الاعتبارات والمصالح الاقتصادية هى الحاكمة للسياسة الخارجية الروسية، وأصبحت السياسية الروسية أكثر برجماتية وسعيا لتحقيق المصالح الروسية على الصعيدين الاقتصادى والأمنى(٨). وفى هذا الاطار، وانطلاقا من اعتبارات مصلحية واقتصادية واضحة، بدأت روسيا تطوير علاقاتها مع طهران خلال حقبة التسعينيات فى عهد الرئيس بوريس يلتسين، وكان توقيع العقد الخاص بإنشاء مفاعل بوشهر النووى لتوليد الطاقة الكهربية فى إيران عام ١٩٩٦.

وقد ترسخ هذا التوجه فى السياسة الروسية مع وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة مطلع عام ٢٠٠٠، فى إطار توجه القيادة الروسية لتوظيف السياسة الخارجية بصفة عامة لخدمة متطلبات نمو الاقتصاد الروسى وازدهاره(٩). فشهدت السياسة الروسية تفعيلا ملحوظا بعد عقد من التخبط والسكون خلال التسعينيات، وعادت روسيا لتلعب دورا فاعلا وتتخذ مواقف واضحة فى العديد من القضايا الدولية والإقليمية، وقد ساعدها فى ذلك وجود قيادة واعية ذات رؤية للأولويات الوطنية، ولديها القدرة على تنفيذها وإدارة تبعاتها بكفاءة، وانتعاشة اقتصادية مكنتها من تحقيق درجات متزايدة من الاستقلالية فى سياستها الخارجية.

ويعتبر التعاون الاستراتيجى الروسى – الإيرانى نموذجا واضحا لهذا التحول فى السياسة الروسية، حيث يمكن تفهم التطور الحادث فى العلاقات الروسية – الإيرانية على ضوء العائد المباشر للتعاون بينهما، والذى يخدم المصلحة الوطنية لكلا البلدين، كما حددتها القيادة السياسية بها.

٢- العوامل الاقتصادية :

وتتمثل فى العائد المجدى لصفقة مفاعل بوشهر النووى، والتى تبلغ قيمتها نحو مليار دولار، وكون إيران سوقا مهمة للأسلحة

5- Elena Andreeva, Russia and Iran in the Great Game: Travelogues and Orientalism, (UK: Routledge), 2008.

6- Richard F. Staar, Russia and The Islamic Middle East, Mediterranean Quarterly, 1997, p.166.

٧- لمزيد من التفاصيل، انظر:

- Mikhail S. Gorbachev, Perestroika, (New York: Harper & Row Publishers, 1987), pp. 19-24, 33, 35.

٨- لمزيد من التفاصيل، انظر:

- Andrei V. Kozyrev, "Russia's Foreign Policy Concept", International Affairs, (Moscow), No. 1, (1994), p. 71.

٩- لمزيد من التفاصيل:

- Vladimir Putin, One Must Always Strive to Attain Big Victories, International Affairs (Moscow), vol52., no2., 2006, pp. 1-7.
- Sergey Lavrov, 60 Years of Fulton: Lessons of the Cold War and Our Time, International Affairs vol52., no2., 2006, pp. 8-12. (Moscow).

والمعدات العسكرية الروسية كما سيلى بيانه تفصيلا. هذا إلى جانب كون إيران شريكا تجاريا مهما بالنسبة لروسيا، فقد بلغ حجم التبادل التجارى بينهما نحو ٣,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٨، مقارنة بنحو ٤,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٤، ومليار دولار فقط عام ٢٠٠١، الأمر الذى يشير إلى النمو المطرد فى التبادل التجارى بين البلدين.

٣- الاعتبارات الأمنية :

يضاف إلى هذا الاعتبارات الأمنية، وأهمية التعاون والتنسيق بين البلدين لمحاصرة تنامى ظاهرة الإرهاب فى آسيا الوسطى، وتطويق الصراعات فى منطقة القوقاز، وعلى رأسها الحرب الأهلية فى طاجيكستان فى النصف الأول من التسعينيات، والشيشان، وناجورنو كاراباخ وغيرها. كما ترى القيادة الروسية فى توثيق الروابط مع إيران نوعا من الرد على توسيع حلف شمال الأطلنطى. وقد أكد الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد ذلك بقوله: "إن ما يحدث الآن فى العالم يضر بالمصالح الروسية، لأن الجانب الروسى يرفض سياسة القطب الواحد وهى نفس السياسة التى يرفضها الجانب الايرانى، وهذا ما يجعل إيران وروسيا فى خندق واحد"(١٠).

أما بالنسبة لإيران، فقد كان توتر العلاقات الأمريكية - الإيرانية، والتدهور الحاد فى العلاقة بين طهران والدول الأوروبية، عقب استدعاء الأخيرة لسفرائها فى طهران، بعد صدور قرار محكمة برلين الذى يدين القيادة الإيرانية بالضلوع فى اغتيال أكراد إيرانيين معارضين فى برلين عام ١٩٩٢، فيما عرف بقضية ميكونوس، عاملا أساسيا فى تهيئة الفرصة لروسيا لملء الفراغ الناجم عن انسحاب الولايات المتحدة والدول الغربية، ولم يتح بديلا آخر أمام إيران سوى اللجوء إلى روسيا طلبا للأسلحة والدعم التكنولوجى فى مجال الطاقة النووية. كل هذه العوامل أدت إلى تطور التعاون الروسى - الإيرانى على نحو غير مسبوق.

ثالثا- مجالات التعاون الروسى - الإيرانى :

خلال لقائه بنظيره الإيرانى، على هامش اجتماعات قمة الألفية للجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر ٢٠٠٠، وصف الرئيس الروسى بوتين إيران بأنها "شريك تقليدى مميز لروسيا". وقد مهد هذا اللقاء لزيارة الرئيس الإيرانى محمد خاتمى لموسكو فى مارس ٢٠٠١، والتى أعادت صياغة العلاقات بين البلدين على أسس ثابتة، ووضعت الأطر القانونية والاتفاقات التى تكفل النمو المطرد فى العلاقات بينهما فى مختلف المجالات.

وقد نجحت زيارة الرئيس فلاديمير بوتين إلى طهران فى ١٦ أكتوبر ٢٠٠٧، والتى كانت الأولى منذ ٦٤ عاما، والثانية لزعيم روسى بعد جوزيف ستالين، فى الانتقال بالعلاقات الروسية - الإيرانية إلى مستوى التعاون الاستراتيجى. واعتبرها الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد "زيارة تاريخية أدت إلى تقوية وإنعاش العلاقة بين البلدين على كافة الأصعدة"(١١).

وتتمثل المجالات الأساسية للتعاون الروسى - الإيرانى والتى تدعم الشراكة الاستراتيجية بينهما، فيما يلى:

(١) التعاون فى المجال التقنى :

أ- فى مجال الاستخدام السلمى للطاقة النووية :

تعتبر روسيا هى الطرف المعنى أساسا بالملف النووى الإيرانى، لكونها الشريك الأساسى لإيران ومصدر تزويدها بالتكنولوجيا النووية. وقد بدأ التعاون بين روسيا وإيران فى هذا المجال عام ١٩٩٢، حين وقع البلدان اتفاقيتين: الأولى للتعاون فى مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، ويتضمن ذلك إجراء البحوث والدراسات وتدريب الخبراء. أما الثانية، فهى تلك الخاصة ببناء محطة نووية فى إيران لإنتاج الطاقة الكهربائية، وهى محطة بوشهر (جنوب إيران) بطاقة تبلغ ١٠٠٠ ميجاوات. وتم توقيع العقد الخاص بالصفقة بين البلدين فى يناير ١٩٩٥(١٢)، وبدأ العمل فيها أوائل عام ١٩٩٦ وأوشك العمل بها على الانتهاء. وقد نقل هذا المفاعل من مصنع إيجورسكاى زافودى بسان بطرسبرج عبر البحر إلى إيران، وتتولى شركة اتوم ستروى ايكسبورت الروسية تنفيذ المشروع. كما تلقى نحو ٧٠٠ مهندس إيرانى التدريبات اللازمة فى روسيا، حيث يتم تأهيل العلماء النوويين الإيرانيين فى معهد كورتشاتوف للطاقة النووية، ومقره موسكو، والتقنيين فى موقع مفاعل نوفوفورونيش الروسى النووى.

ولقد أصبح الملف النووى الإيرانى من أكثر القضايا تعقيدا وإثارة للجدل على الصعيدين الإقليمى والدولى. فمن ناحية، تصر إيران على حقها - غير المشروط- فى تشكيل دورة الوقود النووى كاملة، وإتمام إعداد برنامج تخصيب اليورانيوم ضمانا لاستمرار الحصول عليه، والتحلل من أى قيود روسية، أو مغالاة فى سعر التكلفة بعد ذلك. فى حين ترفض الولايات المتحدة هذا رفضا قاطعا، حتى لا تمتلك إيران "القدرة" على إنتاج قنبلة نووية فى المستقبل. وفى خضم الهجوم العنيف على طهران من جانب الولايات المتحدة، يؤيدها الاتحاد الأوروبى وإسرائيل، يتفرد الموقف الروسى باعتباره الأكثر تعاطفا مع إيران وتفهما لموقفها فى تحد واضح للإرادة الأمريكية، ولكل ما تبذله الولايات المتحدة من ضغوط عليها، بما فى ذلك فرض العقوبات على الشركات الروسية المتعاونة مع إيران.

فروسيا تؤيد حق إيران فى امتلاك تكنولوجيا نووية للأغراض السلمية، وقد أكد الرئيس بوتين ذلك خلال اجتماعه بالرئيس الأمريكى فى ٢٤ مايو ٢٠٠٢، حيث أشار إلى "أن روسيا تقدم الدعم الفنى لإيران فى المجالات السلمية فقط". كما أكد الكسندر روميانتسيف، رئيس الوكالة الروسية للطاقة الذرية، أن "تعاون روسيا مع إيران لا يخرج عن المألوف بالمرة. وهو قائم على أحكام القانون الدولى فيما يخص استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية، وعلى ميثاق وكالة الطاقة الذرية الدولية الذى يقول إن الدول النووية ملزمة بمساعدة الدول غير النووية الراغبة فى تطوير البرامج الذرية السلمية فى بلدانها"(١٣).

١٠- وكالة نوفوستى، ١٣ مايو ٢٠٠٨.

١١- المرجع السابق.

12- The Economist, April 8th, 1995, p37.

١٣- وكالة نوفوستى، ٢٧ أغسطس ٢٠٠٤.

كما تؤكد روسيا أولوية دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى حسم الجدل حول هذا الملف. وسبق أن رفضت روسيا مرارا إصدار قرار من مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية يسمح بإحالة الملف الإيرانى إلى مجلس الأمن، ورأت أنه من الضرورى إتاحة الفرصة كاملة للجهود الدبلوماسية للتقريب بين وجهتى النظر الأمريكية والإيرانية. وعقب تحويل الملف الإيرانى إلى مجلس الأمن، عارضت روسيا فرض عقوبات شديدة على إيران، حيث ترى أنه من "غير المناسب" فرض حظر شامل على التعامل مع إيران، وأن هذا سيؤدى بالضرورة إلى تعقيد أكثر للموقف. كما ترفض روسيا تماما أى تلويح باستخدام القوة أو حتى التهديد باستخدامها ضد إيران.

ورغم أن روسيا وافقت على قرار مجلس الأمن الدولى رقم ١٧٤٧ لعام ٢٠٠٦، القاضى بفرض عقوبات دولية على طهران لوقف تخصيب اليورانيوم، فقد ثارت تساؤلات عدة، خاصة من جانب الرأى العام الإيرانى(١٤). كما أيدت روسيا قرار مجلس الأمن الدولى ١٨٠٣ فى مارس ٢٠٠٨ الذى يفرض مجموعة ثالثة من العقوبات الدولية على إيران بسبب برنامجها النووى. ويحظر القرار للمرة الأولى على إيران استيراد مواد قد تستخدم للأغراض المدنية والعسكرية. فقد أشار أحمدى نجاد إلى أن مرسوم الرئيس الروسى الذى ينص على انضمام روسيا إلى العقوبات الاقتصادية تجاه إيران، وفق قرار مجلس الأمن الدولى، لن يؤثر على العلاقات بين طهران وموسكو. كما أشار إلى "أننا نعرف مدى الضغوط التى تواجهها روسيا بسبب الملف النووى الإيرانى"، موضحا "أنه ملف سلمى، وأن روسيا على علم بذلك"(١٥).

فتأييد روسيا لم يكن عدولا عن موقفها الداعم لإيران، وإنما اتساق مع موقفها الثابت من ضرورة تخصيب اليورانيوم فى روسيا وهو ما ترفضه إيران. يؤكد ذلك أن روسيا عرقلت فى مارس ٢٠٠٧، بالتعاون مع الصين، مشروع قرار فى مجلس الأمن لتشديد العقوبات على إيران بسبب برنامجها النووى، وذلك بتوسيع قائمة الأشخاص والشركات والجماعات التى سيتم تجميد أرصدتها، أو الجهات التى سيتم فرض قيود على التعامل معها مثل الحرس الثورى الإيرانى، وبنك صباح المملوك للدولة، وفرض حظر إجبارى على سفر المسئولين الإيرانيين الذين لهم صلة بالبرنامج النووى(١٦).

كما بدأت روسيا فى توريد الوقود النووى لمحطة بوشهر الإيرانية فى ١٦ ديسمبر ٢٠٠٧، وانتهت فى يناير ٢٠٠٨ من تسليم الشحنة الثامنة والأخيرة، ليبلغ إجمالى ما تسلمته إيران اثنين وثمانين طنا من الوقود النووى الروسى(١٧).

وفى سبتمبر ٢٠٠٨، جددت موسكو - خلال اجتماع لممثلى وزراء خارجية الدول الخمس الأعضاء فى مجلس الأمن الدولى وألمانيا (٥+١) - رفضها لأى إجراءات إضافية ضد طهران فى هذه المرحلة، مكررة موقفها من أن العقوبات لن تحل المشكلة. وفى أكتوبر ٢٠٠٨، استنكر وزير الخارجية الروسى السابق، سيرجى لافروف، فرض العقوبات الأمريكية على شركة "روس ابورون اكسبورت" الروسية، مؤكدا أن هذا القرار لن يرغم روسيا على تغيير موقفها من القضية النووية الإيرانية، وأن التعاون مع إيران فى المجال النووى يتم وفق القانون الدولى والتزامات روسيا الدولية(١٨).

وتتمثل دوافع روسيا لاتخاذ مثل هذا الموقف فى مجموعتين أساسيتين من العوامل:

أولاهما: مجموعة العوامل السياسية والقانونية المتعلقة بتعاون روسيا مع إيران فى المجال النووى، ومشروعية هذا التعاون، وتتضمن:

- مشروعية البرنامج النووى الإيرانى وعدم مخالفته لقواعد القانون الدولى. فالمادة (٤) من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية تدعو إلى تطوير الأبحاث فى مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. ولقد كانت إيران من أولى الدول التى وقعت معاهدة منع الانتشار النووى وذلك عام ١٩٧٩، كما قامت إيران بتوقيع البروتوكول الملحق بالمعاهدة، والذى يعطى للوكالة الدولية للطاقة الذرية الحق فى إجراء عمليات تفتيش للمنشآت النووية الإيرانية، والذى كان يعتبر من المتطلبات المهمة لبناء الثقة بين إيران وكل من الوكالة الدولية والمجتمع الدولى. هذا إلى جانب عدم وجود أى مؤشرات أو دلائل على وجود برنامج نووى عسكرى فى إيران. وقد قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعمليات تفتيش مكثفة فى إيران منذ أوائل التسعينيات. ولم يكتشف المفتشون ما يفيد عزم إيران صنع قنبلة نووية أو عمل إيران فى مجال أبحاث الأسلحة النووية، بل وأكدوا أن التعاون الروسى - الإيرانى يتم وفقا للقوانين والمعاهدات الدولية. وقد أشار تقرير المدير العام السابق للوكالة الدولية، الدكتور محمد البرادعى، الذى نشر فى نوفمبر ٢٠٠٤ إلى ذلك بوضوح. ومن ثم، فإن الولايات المتحدة تهدف من خلال حملتها على إيران إلى الحيلولة دون امتلاك إيران "القدرة" على صنع قنبلة ذرية وليس إنتاجها فعلا.

- إن روسيا لم تكن هى الدولة الأولى التى تتعاون مع إيران فى هذا المجال، حيث كانت شركة "سيمنس" Siemens الألمانية قد بدأت فى محطة بوشهر، إلا أن العمل فى المشروع توقف بعد أن تعرض لقصف ألحق به أضرارا بالغة خلال الحرب العراقية - الإيرانية فى أوائل الثمانينيات، مما دفع ألمانيا إلى العزوف عن إكمال المشروع. بل إن الولايات المتحدة ذاتها كانت تزود إيران باليورانيوم الذى وصل تركيزه إلى ٩٣٪، وذلك بناء على قرار الرئيس الأمريكى جيرالد فورد عام ١٩٧٦. كما وافق الرئيس الأمريكى جيمى كارتر عام ١٩٧٨ على بناء من ٦ إلى ٨ محطات

١٤- مختارات إيرانية، (نقلا عن همشهرى المواطن)، العدد ٧٨، يناير ٢٠٠٧، ص٨١.

١٥- وكالة نوفوستى، ٤ مارس ٢٠٠٨.

١٦- الأهرام، ١١ مارس ٢٠٠٧.

١٧- وكالة نوفوستى، ١٣ مايو ٢٠٠٨.

١٨- وكالة نوفوستى، ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٨.

للطاقة النووية فى إيران بتكلفة إجمالية ١٠ مليارات دولار، إلا أن الصفقة توقفت بسبب الثورة الإسلامية فى إيران.

– إن الولايات المتحدة قامت فى السابق بتزويد كوريا الشمالية بالمواد نفسها التى تقوم روسيا بتوريدها لإيران، وأن الولايات المتحدة، من وجهة النظر الروسية، ترفع شعار "منع الانتشار النووى" من أجل فرض نوع من الاحتكار على سوق التكنولوجيا النووية، واستبعاد روسيا من هذا السوق.

– إن روسيا لم تواجه ذات الانتقادات أثناء عملها فى مفاعل كودانكولام فى الهند، رغم أن الهند ليست عضوا فى اتفاقية حظر انتشار الاسلحة النووية، ومن ثم لا تخضع لأى نوع من التفتيش أو الرقابة الدولية فى هذا الخصوص.

– إن تقريرا للاستخبارات الأمريكية صدر فى أوائل ديسمبر عام ٢٠٠٧ قد أكد أن طهران جمدت برنامجها لإنتاج الأسلحة النووية فى خريف عام ٢٠٠٣.

– بناء على ما سبق، تؤكد روسيا أن الموقف الأمريكى من البرنامج النووى الإيرانى هو موقف سياسى وليس قانونيا. وهو أحد فصول المواجهة والتوتر بين البلدين والذى بدأ منذ قيام الثورة الإسلامية فى إيران، ووصل إلى حد المواجهة العسكرية المباشرة عام ١٩٨٦، عندما هاجمت الولايات المتحدة زوارق الحرس الثورى الإيرانى. ولو كان الشاه مازال فى الحكم، وهو الذى بدأ بإجراء الأبحاث الخاصة بالطاقة النووية عام ١٩٧٤ وكان حليف واشنطن الاستراتيجى، لكانت طهران – مثلها مثل باكستان – تمتلك قنبلة نووية حاليا دون ضجة أمريكية.

ثانيتهما: مجموعة العوامل الاقتصادية المتعلقة بجدوى التعاون مع إيران فى المجال النووى بالنسبة لروسيا، وتتضمن:

– قيمة العقد الذى وقعته روسيا مع إيران لبناء محطة بوشهر، والتى بلغت نحو مليار دولار، هذا إلى جانب توفير فرص عمل لنحو ١٠ آلاف من خبراء الطاقة الذرية الروس والمتخصصين، وهو أمر لا يقل أهمية عن قيمة الصفقة ذاتها، خاصة أن الصفقة تمت فى وقت كانت روسيا تعانى فيه من عدم استقرار اقتصادى وهجرة للعقول والعلماء فى مختلف المجالات.

– الآفاق المستقبلية للتعاون مع إيران فى هذا المجال. فقد أعلن أسد الله صبورى، نائب مدير هيئة الطاقة الذرية الإيرانية، عزم إيران إنشاء أحد عشر مفاعلا نوويا لتوليد الطاقة الكهربائية حتى عام ٢٠٢١ . وهناك رغبة أكيدة من الجانب الروسى لمواصلة التعاون مع إيران والاستفادة من العوائد الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة لذلك. وقد تردد أن عقدا فى طريقه للتوقيع بين البلدين، تقوم روسيا بمقتضاه بإنشاء سبعة مفاعلات جديدة فى إيران بقيمة إجمالية ١٠ مليارات دولار(١٩).

وعقب إعلان أحمدى نجاد، فى ١١ فبراير ٢٠١٠ خلال احتفالات الذكرى الحادية والثلاثين للثورة الإسلامية، إنتاج أول شحنة من اليورانيوم المخصب بنسبة تزيد على ٢٠٪ دون إعلام مفتشى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بذلك، ثارت الولايات المتحدة وعدد من الدول الأوروبية، ليبدأ الحديث مجددا عن تشديد العقوبات على إيران، مع تكهنات باحتمالات ضربة عسكرية لوقف الطموح النووى الإيرانى. وقد أيدت روسيا قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذى ينتقد بناء مصنع جديد لتخصيب اليورانيوم قرب مدينة قم، وأشارت إلى عدم استبعاد احتمال تأييدها العقوبات الدولية ضد طهران.

إلا أن هذا لا يعد تحولا فى السياسة الروسية. فكما سبقت الإشارة، تقر روسيا بحق إيران فى امتلاك تكنولوجية نووية للأغراض السلمية ووفق الضوابط الدولية وتحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وترفض روسيا أيضا أى إجراء قد تتخذه إيران لتحويل برنامجها السلمى إلى الاستخدام العسكرى وامتلاكها سلاحا نوويا، وتؤيد فرض عقوبات رادعة فقط وفى حدود معينة للحيلولة دون ذلك. فقد أكد سيرجى لافروف، وزير الخارجية الروسى ، فى ٢٥ فبراير ٢٠١٠ أن "العقوبات بحد ذاتها لا تعطى النتيجة المرجوة. لذلك، فإذا ما وردت الاقتراحات بشأنها إلى مجلس الأمن الدولى من أجل بحثها، فإن روسيا ستدرس بإمعان ما يرد فيها. وإذا كان هدف العقوبات يتجاوز مهمة الحيلولة دون انتشار السلاح النووى، فإن هذا سيؤدى إلى صعوبات فى العمل". وأضاف لافروف: "نحن لا نريد أن يتخذ خرق إيران لنظام عدم الانتشار بمثابة ذريعة لخنق إيران والإساءة إلى الوضع الإنسانى فى هذه البلاد، فهذا يتجافى مع المواقف المطروحة ضمنا فى مجلس الأمن الدولى". وإنه "لا توجد أية أدلة على أن إيران قد اتخذت مجرد القرار بشأن صنع السلاح النووى، وإن إيران تتمتع بكافة الحقوق المتوافرة لدى الأعضاء الآخرين فى معاهدة حظر الانتشار النووى، ومنها فى مجال تخصيب اليورانيوم، بشرط ألا يوجد ما يحول دون ممارستها لهذه الحقوق. ولكن من جانب آخر، يجب عليها الإجابة عن كافة الأسئلة المطروحة من جانب الوكالة الدولية"(٢٠).

ب- فى مجال تطوير البنية الأساسية الإيرانية :

هناك تعاون روسى – إيرانى فى مجال تطوير البنية الأساسية الإيرانية. ومن أبرز المشروعات فى هذا الصدد إنشاء أول محطة طاقة بالفحم الحجرى تحت اسم "طبس" للاستفادة من معدن الفحم الحجرى المعروف بـ "مازينو"، والتعاون لتطوير شبكة المواصلات فى إيران، ومشروع الإنتاج المشترك لطائرتى الركاب "توبوليف" ٢٠٤ TU و٣٣٤ TU(٢١). كما وقع الكسى فيودوروف، رئيس الشركة الموحدة لصناعة الطائرات الروسية فى طهران، فى مارس ٢٠٠٨ مذكرة نوايا لتجهيز إيران بمائة طائرة ركاب روسية الصنع من طراز "توبوليف-٢٠٤" و"توبوليف-٢١٤" وذلك خلال السنوات العشر المقبلة بصفقة تبلغ قيمتها نحو ٢,٥ مليار دولار.

يضاف إلى هذا التعاون المشترك فى إطار مشروع إنشاء قناة

١٩- وكالة نوفوستى، ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٧.
٢٠- روسيا اليوم، ٢٥ فبراير ٢٠١٠.
٢١- الاقتصاد الإيرانى، العدد ٣٢، سبتمبر ٢٠٠١.

جديدة بين بحر قزوين والبحر الأسود، حيث تعتبر طاقة قناة الفولجا الدون الحالية محدودة، ولا تسمح بمرور سفن تصل طاقة شحنها إلى خمسة آلاف طن، وكذلك إنشاء قناة تربط بين بحر قزوين والخليج العربى.

أيضا مشروع ممر الشمال - الجنوب، حيث اتفقت شركات السكك الحديدية فى كل من إيران وروسيا وأذربيجان على إنشاء كونسورتيوم لمد خط حديدى من مدينة قزوين الإيرانية إلى منطقة استارا الأذرية، وهو الخط الذى يربط بين مدينتى قزوين ورشت الإيرانيتين، والبالغ طوله ١٣٨كم، والذى تقرر الانتهاء منه فى عام ٢٠١٢. وسيشكل خط "قزوين - رشت استارا" الحلقة المفقودة من شبكة السكك الحديدية، الخاصة بالخط البرى، لنقل البضائع بين أوروبا ومنطقة الخليج والمحيط الهندى. وكان قد جرى توقيع اتفاقية إقامة الممر، من قبل كل من روسيا وإيران، فى سبتمبر ٢٠٠٠، خلال المؤتمر الدولى الثانى للنقل، الذى عقد فى سانت بطرسبرج.

ج- فى مجال تكنولوجيا الفضاء :

شيدت روسيا القمر الصناعى الإيرانى "زهرة" للأغراض المعلوماتية غير العسكرية فى كراسنويارسك وأومسك، وأطلق إلى الفضاء بصواريخ روسية، فى خطوة أخرى عززت من القدرات الإيرانية فى المجال التقنى والمعلوماتى.

٢- التعاون فى مجال النفط والغاز :

يمثل قطاع الطاقة فى روسيا عصب الاقتصاد القومى الروسى، وعماد النهضة الاقتصادية التى شهدتها روسيا، وعليه تنعقد الآمال فى مزيد من النمو الاقتصادى والاجتماعى. فلا مستقبل حقيقيا لروسيا دون تأمين حد أدنى لأسعار النفط العالمى، توفر روسيا من خلاله عوائد تكفى لتطوير باقى قطاعات الإنتاج، وتحقق التحسن المنشود فى مستوى دخل المواطن الروسى، والارتقاء بالخدمات المختلفة المقدمة له من صحة وتعليم ومواصلات وغيرها، وتضمن به أيضا استقلالية قرارها الخارجى، وقدرة على التأثير، وممارسة دور فاعل على الصعيدين الدولى والإقليمى.

فالنفط يسهم بنحو ١٣٪ من إجمالى الناتج المحلى الروسى، أى أن انخفاضا بمقدار دولار واحد فى سعر برميل النفط يصيب الخزانة الروسية بخسارة تتراوح بين ١ و ١,٤ مليار دولار سنويا. وتشكل الصادرات السلعية الروسية، خاصة من النفط والغاز الطبيعى والمعادن، نحو ٨٠٪ من إجمالى الصادرات الروسية. كما تمتلك روسيا سابع أكبر احتياطى نفطى فى العالم بعد دول الخليج وفنزويلا، حيث قدر احتياطيها من الزيت الخام بنحو ٦٠ مليار برميل (٤,٦٪ من الاحتياطى العالمى) وتستأثر بنحو ٤٠٪ من إجمالى الصادرات العالمية من النفط وروسيا، حيث تعتبر ثانى أكبر منتج ومصدر للنفط. كما أنها أكبر دول العالم من حيث احتياطيات الغاز الطبيعى، حيث قدر احتياطيها من الغاز الطبيعى بنحو ١,٧ كوادريليون قدم مكعبة (٢٧,٥٪ من الاحتياطى العالمى)، وتأتى إيران فى المرتبة الثانية مباشرة بعد روسيا.

وتتشابه روسيا فى ذلك مع إيران التى تحتل المرتبة الثانية بين أكبر المنتجين فى منظمة أوبك، إذ يصل إنتاجها إلى ٢,٧ مليون برميل يوميا، ويتحقق نحو ٥٠٪ من عائدات إيران من العملات الأجنبية من صادراتها النفطية، وتشكل صناعة النفط بها أكثر من ٧٠٪ من الميزانية الإيرائية، كما تقدر نسبة مساهمة النفط والغاز فى إجمالى الصادرات الإيرانية بنحو ٨٦٪ عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦(٢٢).

فى هذا الإطار، تبرز أهمية التعاون والتنسيق بين روسيا وإيران باعتبارهما من أكبر منتجى ومصدرى النفط فى العالم. ويتم هذا التنسيق والتعاون فى إطار ثلاثة محاور أساسية:

أولها: الحفاظ على استقرار السوق النفطية وضمان حد أدنى لأسعار النفط، وذلك من خلال التحكم فى حجم الانتاج، خاصة أن روسيا تشارك فى اجتماعات أوبك كمراقب. ويشار فى هذا الصدد إلى تعهد موسكو بالتعاون مع دول أوبك فى جهودها لخفض الإنتاج خلال عام ٢٠٠١، حيث قررت خفض إنتاجها بمقدار ١٥٠ ألف برميل يوميا للحفاظ على الأسعار. ويفسر هذا أيضا سعى موسكو للانضمام رسميا إلى منظمة أوبك، وهو ما أكده العديد من المسئولين الروس، ومنهم يفجينى بريماكوف، رئيس وزراء روسيا الأسبق، ورئيس الغرفة التجارية والصناعية الروسية.

ثانيها: الاستثمارات المشتركة والتعاون المشترك لتطوير صناعة النفط الإيرانية. فقد اتفقت شركة "غازبروم" الروسية مع السلطات الإيرانية حول مساهمتها فى استخراج الغاز الطبيعى، والتنقيب عن النفط فى مجمعين أو ثلاثة من حقول "فارس الجنوبى". وتساهم شركة "غازبروم" منذ ١٩٩٧ فى مشروع التنقيب عن النفط فى صفين من هذا الحقل بالاشتراك مع شركة "توتال ألفا" الفرنسية بـ ٤٠ ٪ وشركة "بيتروناس" الماليزية بنسبة ٣٠ ٪. ويعتبر حقل "فارس الجنوبى" واحدا من أكبر حقول الغاز الطبيعى فى العالم. كما وقعت شركة "غازبروم" الروسية ووزارة النفط الإيرانية، فى ١٣ يوليو ٢٠٠٨ فى طهران، مذكرة تفاهم لتطوير التعاون المشترك فى مجالى النفط والغاز، واتفق الطرفان على تشكيل مؤسسة مشتركة للتنقيب واستغلال الحقول النفطية ومكامن الغاز، وتوريد الغاز الروسى إلى المناطق الشمالية من إيران بعد توقيع عقود طويلة الأمد فى هذا المجال. كما اتفق البلدان على مشاركة شركة "غازبروم" الروسية فى تنفيذ مشروع بناء خط أنابيب الغاز "إيران - باكستان - الهند"(٢٣).

هذ إلى جانب مشروعات مستقبلية عدة، ومنها المشروع الذى تم الاتفاق عليه بين شركة "غازبروم" الروسية وشركة "Qatar Liquefied Gaz Company "Limited" القطرية وشركة النفط الإيرانية الوطنية" لإنشاء مؤسسة مشتركة خاصة باستخراج الغاز فى إيران وتسييله بقطر. وستقوم المؤسسة المشتركة بإنشاء خط أنابيب الغاز من حقل الغاز "فارس الجنوبى"

٢٢- لويس جيوستى، تقويم المنافسة من قبل المنتجين الرئيسيين من خارج مجلس التعاون لدول الخليج العربية: إيران وروسيا وفنزويلا، فى الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية .. التنافس على موارد الطاقة، (أبو ظبى: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)، ٢٠٠٨، ص٨٥.

٢٣- وكالة نوفوستى، ١٩ نوفمبر ٢٠٠٨.

الإيرانى إلى منطقة رأس لفان القطرية. وسيحصل كل من المؤسسين على حصة ٣٠٪ من المشروع، وستعود حصة ١٠٪ إلى شركة تتولى تسويق الغاز(٢٤).

ثالثها: إنشاء منتدى للدول المصدرة للغاز، بمبادرة من روسيا وإيران وقطر، حيث تمتلك كل منها ٦٠٪ من احتياطيات الغاز العالمية، وذلك بهدف فك الارتباط بين أسعار الغاز وأسعار النفط، والتنسيق بين مصدرى الغاز فيما يتعلق بالأسعار، وإنشاء خطوط الأنابيب الجديدة لنقله، الأمر الذى يسهم فى بلورة سوق عالمى للغاز، ويسهم فى تحقيق الاستقرار العالمى فى هذا الخصوص، حيث يستأثر أعضاء المنظمة الاثنا عشر بأكثر من ٥٠٪ من الإنتاج العالمى للغاز، و٨٠٪ من إجمالى الاحتياطى العالمى المؤكد له(٢٥). وقد تم الإعلان عن قيام المنظمة وتوقيع الميثاق الخاص بها فى ختام منتدى الدول المصدرة للغاز فى موسكو، فى ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٨، وتم اختيار الدوحة مقرا للمنظمة الوليدة.

(٣) التعاون العسكرى :

تعتبر إيران سوقا رئيسيا للسلاح بالنسبة لروسيا، حيث تأتى فى المرتبة الثالثة كأكبر مستورد للسلاح الروسى بعد الصين والهند، وتعتبر شركة "روسبورون إكسبورت"، التى تملكها الدولة الروسية، هى الشريك الأساسى لطهران فى مجال التسلح.

وقد بدأ التعاون العسكرى بين البلدين فى عام ١٩٨٩، عندما تم توقيع عقد توريد بعض الأسلحة السوفيتية إلى إيران. وفى عام ١٩٩١، وقعت موسكو وطهران مجموعة من العقود بلغت قيمتها ٧,٩ مليار دولار. وخلال الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٤، قامت روسيا بتوريد ما قيمته ٤ مليارات دولار من الأسلحة لإيران، وتضمن ذلك مقاتلات ميج ٢٩، وقاذفات سوخوى ٢٤، وثلاث غواصات، وكتائب صاروخية، كما تم بناء معامل لصناعة الدبابات، والمدرعات، والصواريخ المضادة للدبابات.

إلا أن الضغوط الشديدة التى مارستها الولايات المتحدة الامريكية على روسيا لوقف تعاونها العسكرى مع إيران دفعت روسيا إلى توقيع اتفاق، لم يتم الإعلان عنه فى حينه، وكشفت عنه روسيا لاحقا، بين رئيس الوزراء الروسى -آنذاك- فيكتور تشرنوميردين، وآل جور، نائب الرئيس الأمريكى فى عام ١٩٩٥، يقضى بتوقف موسكو عن تزويد إيران بأى أسلحة تقليدية متطورة، بدءا من عام ٢٠٠٠. ولكن على عكس ما كان متفقا عليه وما كانت تتوقعه وتأمله واشنطن، فقد شهدت العلاقات الروسية - الإيرانية تطورا مطردا على الصعيدين العسكرى والاستراتيجى منذ عام ٢٠٠٠.

فقد أعلن الرئيس بوتين استئناف التعاون العسكرى مع إيران، مؤكدا حقها فى تعزيز قدراتها الدفاعية. وفى ديسمبر ٢٠٠٠، قام وزير الدفاع الروسى بزيارة إيران، فى أول زيارة من نوعها منذ الثورة الإسلامية، معلنا استئناف التعاون العسكرى بين البلدين، وهو ما مثل خرقا صريحا لاتفاق تشرنوميردين - آل جور. ورغم الهجوم الذى شنته الولايات المتحدة، والانتقادات الحادة التى وجهتها لموسكو، إلا أن هذا لم يثن روسيا عن عزمها. وجاءت زيارة الرئيس الإيرانى محمد خاتمى لموسكو فى مارس ٢٠٠١ لتؤكد عمق العلاقات بين البلدين، وثبات التوجه الروسى نحو تعزيز التعاون العسكرى مع إيران.

هذا، وقد تم الإعداد لعقود وصفقات جديدة من الأسلحة الروسية لإيران تقدر بـ ٧ مليار دولار، وتتضمن بيع إيران أنواعا حديثة من الدبابات، والغواصات، والمقاتلات، ومنظومات الدفاعات المضادة للأهداف الجوية بعيدة المدى، إضافة إلى تحديث ما بحوزتها من أسلحة سوفيتية الصنع، وتدريب العسكريين الإيرانيين فى الأكاديميات الروسية. وتضمن ذلك صفقة إمداد إيران بالمجمعات الصاروخية المضادة للطائرات (تور - م ١) الأقل تطورا من "إس ٣٠٠"، والتى تبلغ قيمتها ٧٠٠ مليون دولار، وتم توريدها عام ٢٠٠٧. هذا إلى جانب ثمانية صهاريج جوية لتزويد الطائرات الإيرانية بالوقود إبان التحليق، وتحديث طائرات الانقضاض "سو - ٢٤"، والدبابات "تى - ٧٢"، والمقاتلات "ميج - ٢٩".

كما تم توقيع صفقة عام ٢٠٠٧ تتعلق بإمداد إيران بمنظومات من صواريخ "إس-٣٠٠" كأسلحة دفاعية، وهى قادرة على تدمير الأهداف الجوية للعدو على ارتفاعات قصوى تصل إلى ٣٠ كيلومترا، وبمدى يصل إلى ١٥٠ - ٢٠٠ كم، علاوة على أن الرادار الخاص بهذه المنظومة قادر على تحديد عشرات الأهداف، وإطلاق الصواريخ باتجاهها فى الوقت نفسه. كما تتمتع هذه المنظومة الصاروخية بقدرتها على تدمير الصواريخ المجنحة والباليستية، التى يصعب اكتشافها، وكذلك جميع أنواع الطائرات والمروحيات. وهى أفضل بكثير من نظيرتها الأمريكية "باتريوت" المعروفة بكثرتها وشهرتها العالية فى منطقة الشرق الأوسط(٢٦). ولذا، فقد أثارت الصفقة قلق إسرائيل الشديد، وطالب رئيس وزرائها صراحة موسكو بوقف الصفقة. إلا أن وزير الخارجية الروسى ، سيرجى لافروف، أكد - فى تصريح له يوم ٢٤ فبراير ٢٠١٠ - أن "روسيا ستنفذ العقد الموقع مع إيران حول توريد ٥ منظومات صاروخية من طراز "إس-٣٠٠" لطهران، ولكن بعد حل بعض القضايا"، التى أوضح الكسندر فومين، النائب الأول لمدير الهيئة الفيدرالية الروسية للتعاون العسكرى - التقنى، أنها مشاكل فنية بالأساس، حيث أشار إلى أن إتمام صفقة "إس ٣٠٠" لإيران سيؤجل بعض الوقت، وذلك لأن روسيا تقوم بمعالجة "الخلل الفنى الذى تم كشفه فى منظومة تردد الموجات الرادارية" بهذه المنظومات(٢٧).

ويمكن تفسير النمو المطرد فى التعاون العسكرى بين البلدين فى ضوء مجموعة من الاعتبارات، أهمها رغبة روسيا فى استعادة مكانتها فى سوق السلاح وزيادة حصتها فى هذا السوق، وذلك بالنظر إلى ما تمثله عائدات تجارة السلاح من مورد لا غنى عنه

٢٤- كوميرسانت الروسية، ١٢ نوفمبر ٢٠٠٨ (وكالة نوفوستى).

٢٥- جازيتا، ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٨ (وكالة نوفوستى).

٢٦- وكالة نوفوستى، ١٨ مارس ٢٠٠٩.

٢٧- وكالة نوفوستى، ٢٤ فبراير ٢٠١٠.

بالنسبة لروسيا، خاصة فى ظل الأزمة الاقتصادية العالمية مؤخرا. وقد أشار الرئيس الروسى السابق بوتين إلى ذلك صراحة، حين أشاد بثمار التعاون العسكرى بين روسيا وعدد من الدول، منها إيران، حيث بلغت مبيعات الأسلحة الروسية ٨,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٨، لتحتل روسيا المرتبة الثانية عالميا بين مصدرى السلاح بعد الولايات المتحدة. وتسعى روسيا إلى زيادة قيمة مبيعاتها وفتح أسواق جديدة. من ناحية أخرى، تعتبر روسيا هى المصدر الأساسى المتاح لإيران للحصول على الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية، فى ظل الحظر المفروض عليها من الولايات المتحدة وأوروبا.

وتؤكد روسيا دوما أن تعاونها العسكرى مع إيران ليس موجها ضد أى طرف ثالث، وأنه لتعزيز القدرات الدفاعية لإيران، وأن روسيا تساعد إيران فى تحديث آليتها العسكرية لمواجهة التهديدات المختلفة التى تواجهها. هذا فضلا عن أن إيران لا تتصدر قائمة الدول الأكثر إنفاقا على مشتريات الأسلحة فى المنطقة. فوفقا لبعض التقارير الأمريكية ذاتها، فإن حجم مشتريات إيران من الأسلحة أقل من مشتريات إسرائيل، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية. فعلى سبيل المثال، بلغ حجم الإنفاق العسكرى للمملكة العربية السعودية ٣٣,٣٣ مليار دولار عام ٢٠٠٧، والإمارات العربية المتحدة ما يزيد على ١٠ مليارات دولار، فى حين بلغ حجم الإنفاق العسكرى الإيرانى ١٦,٧ مليار دولار فى العام نفسه(٢٨).

(٤) تقارب الرؤى والمواقف فى مجال مكافحة الارهاب :

تتطابق رؤى روسيا وإيران من قضية الإرهاب إلى حد بعيد، وتختلف جذريا عن نظيرتها الأمريكية أو حتى الأوروبية، وذلك على النحو التالى:

- من ناحية، تدرك روسيا أن القضاء على الإرهاب لن يكون "بالحرب"، ولكن بالتعاون الجاد بين أجهزة الاستخبارات واكتشاف مصادر تمويله وقطع دابرها، وأن الإرهاب تهديد عالمى يجب أن تتضافر لمقاومته والقضاء عليه كل دول العالم، وفى مقدمتها إيران. وقد استحدث الرئيس بوتين منصب ممثل الرئيس الخاص لشئون التعاون الدولى فى مكافحة الإرهاب الذى يشغله أناتولى سافونوف، إيمانا بأهمية التعاون بين الدول وتضافر الجهود لمواجهة الإرهاب. من هنا، كان تأكيد القيادة الروسية أن مكافحة هذا "الشر" بفعالية ونجاح تتطلب توحيد الجهود، وتعلم التحدث بلغة واحدة، والتخلى عن سياسة الكيل بمكيالين فى تعريف الإرهاب.

- إن مكافحة الإرهاب لابد أن تأتى فى إطار الشرعية الدولية، ويجب أن تقوم الأمم المتحدة بالدور الرئيسى فى هذا الخصوص. فقد أكد وزير الدفاع الروسى (السابق) سيرجى إيفانوف - فى كلمته فى اختتام المؤتمر الدولى الثالث برعاية مجلس روسيا - الناتو حول "دور العسكريين فى مكافحة الارهاب" - أن على الأمم المتحدة أن تؤدى دور منظم ومنسق الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب الدولى، وأن الانتقال إلى أعمال أحادية الجانب فى مكافحة الإرهاب يمكن أن يعنى انهيار التحالف المناهض للإرهاب، وأن أية أعمال من جانب الدول والمنظمات الدولية ضد الإرهاب، بما فى ذلك الأعمال العسكرية، يجب أن تقوم على مبادئ وأعراف القانون الدولى، وأن تناسب الأخطار، وأن تختبر اختبارا دقيقا من حيث عواقبها.

- أن تكون مكافحة الإرهاب متسقة مع احترام حقوق الإنسان. فقد أكد الرئيس بوتين أن مكافحة الإرهاب لا يمكن أن تكون حجة لتقييد حقوق الإنسان ولعرقلة التواصل بين الشعوب.

- إلا أن الاختلاف الجوهرى بين روسيا والولايات المتحدة وأوروبا فيما يتعلق بملف الإرهاب يكمن فى أن روسيا لا ترى فى إيران راعيا للإرهاب، وأن إثبات تورط أى دولة فى دعم الأنشطة الإرهابية هو مسئولية الأمم المتحدة وليس أى دولة فى العالم منفردة. كذلك، وعلى حين تدرج الولايات المتحدة كلا من حزب الله فى لبنان ومنظمة حماس بفلسطين ضمن قوائمها للمنظمات الإرهابية، فإن روسيا لا تعتبرهما كذلك. وقد رحبت روسيا بحكومة حماس واستقبلت خالد مشعل، رئيس المكتب السياسى للحركة، مرات عدة فى موسكو منذ فوز حماس بالانتخابات البرلمانية.

على ضوء المنطلقات السابقة، أيدت روسيا الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الإرهاب، بما فى ذلك التدابير الخاصة بمنع جمع الأموال لتمويل النشاط الإرهابى. كذلك، استطاع بوتين بذكاء أن يربط ما يجرى فى الشيشان بظاهرة الإرهاب، ويحظى بتفهم الدول الإسلامية والعربية، ومنها إيران، للموقف الروسى من القضية الشيشانية، والذى يرفض تماما إجراء أى مباحثات مع القادة الشيشانيين المنشقين والذين يعتبرهم الكرملين "إرهابيين".

(٥) التعاون فى القضايا والأطر الإقليمية :

لا شك فى أن التقارب الجغرافى بين روسيا وإيران أدى إلى تقاطع المصالح والاهتمامات فى عدد من القضايا الإقليمية المهمة للطرفين. وقد استطاع الطرفان تطوير التفاهم والتعاون بينهما، بالتركيز على نقاط التوافق والحلول الوسط. وكان للتفاهم بين روسيا وإيران دور بارز فى تحقيق الاستقرار فى عدد من القضايا الإقليمية. ومن أبرز هذه القضايا الحرب الأهلية الطاجيكية التى اندلعت فى طاجيكستان عام ١٩٩٢ عقب تفكك الاتحاد السوفيتى، ولم يتم احتواؤها إلا بعد التفاهم الروسى - الإيرانى الذى أجريت فى إطاره أول جولة مباحثات بين الحكومة والمعارضة فى أبريل ١٩٩٤، ثم توقيع اتفاق وقف إطلاق النار بين الأطراف المتصارعة فى سبتمبر من العام نفسه، والتوصل إلى اتفاقية عامة للسلام والوفاق الوطنى، وقعت بموسكو فى يونيو ١٩٩٧.

من ناحية أخرى، هناك عدد من الأطر الإقليمية التى تجمع البلدين، وتتيح مجالا واسعا للحوار المباشر بينهما حول القضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك، وأهم هذه الأطر هى:

أ- منظمة شنجهاى :

ترجع المنظمة بجذورها إلى عام ١٩٩٦، عندما بدأت خمس دول من أعضائها فى عقد اجتماعات دورية فى إطار ما عرف بمجموعة شنجهاى، ثم انضمت أوزبكستان إلى اجتماعاتها عام ٢٠٠٠. وفى ١٥ يونيو ٢٠٠١، تم الإعلان عن تأسيس منظمة شنجهاى للتعاون، والتى تضم الصين، وكازاخستان، وقيرغيزستان، وروسيا، وطاجيكستان، وأوزبكستان. وقبلت المنظمة منغوليا كمراقب فى عام ٢٠٠٤، كما تم قبول باكستان وإيران والهند كمراقب فى عام ٢٠٠٥.

وتعد المنظمة منتدى للتعاون والتنسيق الأمنى بين روسيا وإيران إلى جانب الدول الأخرى الأعضاء والمراقبين، وذلك حول

28- The SIPRI Military Expenditure Database, 2007.

عدد من التهديدات والتحديات الأمنية المشتركة، وفى مقدمتها: الإرهاب، وتجارة المخدرات، وتهريب الأسلحة والذخائر والمتفجرات، والجريمة المنظمة. وتعقد المنظمة اجتماعات دورية على مستوى وزراء الخارجية ومستوى القمة. وفى هذا الإطار، تقوم المنظمة بتنظيم تدريبات على مكافحة الإرهاب "مهمة السلام" التى أجريت لأول مرة فى عام ٢٠٠٧، وتم الاتفاق على إجرائها مرة واحدة كل عامين.

ب- منظمة التعاون الاقتصادى لمنطقة بحر قزوين :

ظل الوضع القانونى لبحر قزوين مستقرا على مدى ما يزيد على قرن من الزمان، منذ توقيع اتفاقية ترسيم الحدود بين روسيا وإيران عام ١٨٨١، والتى تم بمقتضاها تقسيم البحر بين البلدين، وفقا للخط المعروف بـ "أستارا حسانجلو"، ووفقا لمبدأ الخط الوسط، حيث تعاملت الدولتان مع بحر قزوين على أنه بحيرة، ومن ثم تم تقسيمه إلى جزءين متساويين بين البلدين، واقتصر استغلال ثرواته على أعمال الصيد فحسب. وقد تم تأكيد التزام البلدين بالاتفاقية بعد قيام الاتحاد السوفيتى، وذلك فى عامى ١٩٢٠ و١٩٤٠. كما تم الاتفاق بين البلدين على تجريد البحر من السلاح، وعدم إنشاء قواعد بحرية به، ووقع البلدان اتفاقيات إضافية أعوام ١٩٢٧، و١٩٥٧، و١٩٦٣، و١٩٧٢، و١٩٨٠ لتنظيم الملاحة والتجارة فى منطقة بحر قزوين(٢٩).

وعقب انهيار الاتحاد السوفيتى، برز الخلاف حول تحديد الوضع القانونى لبحر قزوين وتقاسم ثرواته التى لم تعد تقتصر على الصيد، وإنما امتدت لتشمل مخزونا هائلا من النفط والغاز الطبيعى، يعتبر الثانى عالميا بعد منطقة الخليج العربى. فقد ظهرت ثلاث دولة مستقلة عن الاتحاد السوفيتى مطلة على البحر إلى جانب روسيا وإيران، هى: كازاخستان، وتركمانستان، وأذربيجان. وعلى حين تتفق الدول الخمس على أن التقسيم الجديد لثروات البحر يجب أن يكون بمقتضى الاتفاق فيما بينها، وليس بمقتضى قواعد القانون الدولى المعمول بها فى حالة المياه الإقليمية للبحار، فإنها تختلف حول مضمون هذا التقسيم. فقد رفضت إيران مقترح كل من كازاخستان وتركمانستان وأذربيجان، والذى يقضى بتقسيم البحر على أساس نسبة امتداد كل دولة على شواطئ البحر (١٩٪ لروسيا، ١٣٪ لإيران، ٢٧٪ لكازاخستان، ٢٣٪ لتركمانستان، و١٨٪ لأذربيجان)، كما رفضت الاتفاقات الثنائية التى أبرمتها روسيا مع كل من كازاخستان وأذربيجان، وتلك التى أبرمت بين كازاخستان وأذربيجان، والتى تم بمقتضاها الاتفاق على تقسيم البحر وفقا لشواطئها الممتدة عليه، وتعنى ضمنا تأييد روسيا لموقف الدولتين فيما يتعلق باقتسام ثروات البحر. وتصر إيران على ضرورة تقسيم البحر وثرواته إلى قطاعات متساوية بنسبة ٢٠٪ لكل دولة(٣٠).

ورغم هذا الخلاف فى الرؤى، فإن الدول الخمس استطاعت تطوير الحوار من خلال عقد لقاءات قمة لتقريب وجهات النظر، والتى عقد أولها فى أبريل ٢٠٠٢ فى عشق أباد، وثانيها فى طهران فى أكتوبر ٢٠٠٧، وحضرها الرئيس الروسى السابق، فلاديمير بوتين، فى أول زيارة له لإيران كما سبقت الإشارة، وتم التأكيد خلالها على أن الوضع القانونى للبحر سيتم تحديده بمعاهدة بين تلك الدول، يتم تبنيها بإجماع الدول المطلة على البحر، كما تم الإعلان عن تأسيس منظمة للتعاون الاقتصادى لمنطقة بحر قزوين(٣١).

رابعا- أثر التعاون الروسى - الإيرانى على التوازن الاستراتيجى فى منطقة الخليج العربى:

أثار التعاون العسكرى وكذلك التقنى فى مجال الطاقة النووية بين روسيا وإيران تحفظات عدة، ليس فقط لدى إسرائيل، ولكن من جانب دول الخليج العربى وعدد من الدول العربية الأخرى، والتى تخوفت من أن يؤدى إمداد روسيا لإيران بتقنيات عسكرية متقدمة إلى تنامى القدرات العسكرية الإيرانية إلى حد الإخلال بتوازن القوى الإقليمى فى منطقة الخليج، بل ومنطقة الشرق الأوسط عامة، خاصة أن دول الخليج تعانى اختلالا هيكليا كبيرا على مستوى نظام التسلح فيها، وتحديدا فى قدراتها الصاروخية، مقارنة بما لديها فى مجالات التسلح الأخرى، فى ظل امتناع الولايات المتحدة والدول الغربية تقليديا عن تزويد الدول العربية عامة بقدرات صاروخية ضاربة. فأبعد صاروخ لدى دول الخليج، وفقا لبعض المصادر، هو الصاروخ (CSS-2) الصينى الذى يبلغ مداه ٢٤٠٠ كيلومتر، وتمتلكه المملكة العربية السعودية منذ عام ١٩٨٨. هذا فى حين نجحت إيران بالتعاون مع كل من روسيا والصين فى تطوير قدراتها الصاروخية. كما نجحت إيران فى فبراير ٢٠١٠ فى إطلاق الصاروخ "كافوشغار-٣" (الباحث) الذى سيقوم بإيصال كبسولة تجريبية إلى مدار حول الأرض، وهو الثالث من نوعه حيث سبق أن أطلقت إيران صاروخى "كافوشغار-١ " و"كافوشغار-٢" عام ٢٠٠٨.

ولا شك فى أن التعاون الروسى - الإيرانى يعزز القدرات الإيرانية ومكانتها الإقليمية فى مواجهة دول الجوار العربية على وجه الخصوص، وذلك بالنظر إلى عدة اعتبارات:

أولها: إن تعزيز القدرات العسكرية حتى ولو بأسلحة دفاعية سوف يجعل من إيران قوة من الصعب الاستهانة بها، أو اختراق دائرة أمنها بالهجوم عليها، وذلك بالنظر إلى الخسائر التى يمكن أن تلحقها بالخصم، والتى تعتبر عالية من وجهة نظره. وهو ما أطلق عليه شارل ديجول فى الستينيات من القرن العشرين "الردع النسبى "Proportional Deterrence، عندما طور قدرات نووية خاصة بفرنسا، انطلاقا من أن القدرات النووية الفرنسية، وإن كانت لا تمكن فرنسا من تدمير الاتحاد السوفيتى بالكامل، إلا أن الضرر الذى ستلحقه فرنسا به أعلى تكلفة من العائد المتحقق من الهجوم السوفيتى على دولة مثل فرنسا، الأمر الذى يكفل ردع الاتحاد السوفيتى بالقدرات الفرنسية ودون مساعدة من الولايات المتحدة. وبالمنطق نفسه، فإن امتلاك إيران لمنظومة "إس ٣٠٠" سيجعل إسرائيل أو حتى الولايات المتحدة تفكر مليا قبل الهجوم عليها.

ثانيها: إن امتلاك التكنولوجيا النووية، حتى ولو للاستخدامات

29- Brenda Shaffer, Partners in Need: The Strategic Relationship of Russia and Iran, (Washington: Washington Institute for Near East Policy), 2001, pp.48-53.

30- Khoshbakht B.Yusifzade, The Status of the Caspian: Sea Dividing Natural Resources between Five Countries, Azerbaijan International, Autumn 2000, p. 93.

٣١- وكالة نوفوستى، ١٦ أكتوبر ٢٠٠٧.

السلمية، أمر يضيف إلى القدرات الشاملة والمكانة الدولية لأى دولة، ويرتقى بها إلى مصاف الدول "الفاعلة" دوليا أو - على الأقل - إقليميا، ويكسبها تأثيرا واستقلالية نسبية فى قرارها. ولذا، كان حرص العديد من الدول على امتلاك مثل هذه التكنولوجيا النووية، بغض النظر عن تحويلها للاستخدام العسكرى أم لا. فبمجرد امتلاك هذه التكنولوجيا وامتلاك "القدرة" على توظيفها للاستخدامات العسكرية، حتى ولو لم تقم الدولة بذلك فعلا كما هو الحال بالنسبة لليابان وألمانيا، يجعل من الصعب تجاهل إرادتها أو الاعتداء على مصالحها.

وفى هذا، يكمن التخوف من البرنامج النووى الإيرانى الذى سيضيف دون شك الكثير للقدرات الإيرانية الشاملة، حتى ولو توقفت به إيران عند الاستخدامات السلمية كما تؤكد دائما، لا سيما وأن هناك إرادة واضحة لدى إيران لأن تصبح فاعلا إقليميا أساسيا ذا ثقل. والمتتبع للسلوك الإيرانى تجاه قضايا المنطقة، خاصة ما يجرى فى الأراضى الفلسطينية ولبنان، يدرك هذا جيدا. ويفسر ذلك قلق عدد من الدول الإقليمية الكبرى، مثل باكستان والسعودية ومصر، من تنامى القدرات النووية الإيرانية، ليس لتهديدها المباشر على أمنها القومى بقدر ما تمثله من تهديد لمكانتها الإقليمية ودورها فى المنطقة وعلى صعيد العالم الإسلامى. على صعيد آخر، فإن الولايات المتحدة سوف تستغل دون شك مخاوف الدول العربية هذه لتبرير استمرار تواجدها العسكرى المكثف فى منطقة الخليج العربى.

هذه المخاوف دفعت دول مجلس التعاون الخليجى إلى التفكير فى تطوير عدد من مشاريع الطاقة النووية المقترحة، وإمكانية أن تكون روسيا الشريك الأساسى فى تنفيذها، وذلك على غرار التعاون الروسى مع إيران. وقد أعلن مجلس التعاون الخليجى عن رغبته هذه فى تطوير برنامج نووى للاستخدامات السلمية.

ومن جانبها، تؤيد روسيا امتلاك دول الخليج العربى للطاقة النووية للأغراض السلمية، وأعربت عن استعدادها الكامل لتطوير التعاون فى هذا المجال. وكان ذلك من بين المجالات التى تم بحثها خلال زيارة الرئيس بوتين للمملكة العربية السعودية فى فبراير ٢٠٠٧. وأكد وزير الخارجية الروسى السابق، سيرجى لافروف، فى فبراير ٢٠٠٧ "تأييد بلاده لحق دول الخليج فى الحصول على الطاقة النووية لأغراض سلمية"، خاصة أنها عضو فى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

ويأتى هذا متسقا مع التوجه العام للسياسة الروسية فيما يتعلق بنشر التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، حيث تنظر روسيا نظرة اقتصادية بحتة لهذا الأمر، وتعتبرها "صفقة" ولا تضع أى قيود سياسية على التعاون مع أى دولة فى هذا المجال، ما دام ذلك يتم علنا وتحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكان الرئيس بوتين قد اقترح فى يناير ٢٠٠٧ إنشاء شبكة من مراكز التخصيب ومعالجة الوقود تحت مراقبة دولية بهدف إتاحة الفرصة أمام الدول النامية للحصول على الطاقة النووية دون إثارة تخوف أو معارضة من جانب القوى الكبرى، لاسيما الولايات المتحدة(٣٢).

هذا، ومن غير المتصور أن يؤدى التعاون العسكرى الروسى - الإيرانى إلى تغير جذرى فى التوازن الاستراتيجى فى منطقة الخليج العربى، لعدة اعتبارات:

أولها: إن روسيا لا تزود إيران بأى أسلحة هجومية، وإنما بأسلحة دفاعية لا تؤثر على ميزان القوى الإقليمى. وقد أكد الرئيس الروسى السابق بوتين هذا بقوله: "إن روسيا ستمضى قدما فى بيع أسلحة دفاعية لإيران، وإن لإيران الحق فى ضمان قدراتها الدفاعية وأمنها، وإن التعاون العسكرى بينهما هو مجرد تعاون بين شريكين ولا يستهدف طرفا ثالثا، وإنه لخدمة أهداف دفاعية بحتة". وأكده أيضا فالنتين سوبوليف، نائب أمين مجلس الأمن القومى الروسى، خلال زيارته لطهران فى أبريل ٢٠٠٨، بقوله" لقد ناقشنا مواضيع عدة فى مجال الطاقة النووية الإيرانية والتعاون الفنى والعسكرى مع إيران. وهى ليست موجهة ضد أى طرف ثالث، وسنسلم ما تبقى من معدات خاصة بمفاعل بوشهر فى الوقت المحدد"(٣٣). بل إن الكسندر فومين، نائب رئيس الوكالة الفيدرالية الروسية للتعاون الفنى العسكرى، ذهب إلى أبعد من هذا، حيث رأى "أن للتعاون الفنى العسكرى بين روسيا وإيران تأثيرا إيجابيا على الاستقرار فى هذه المنطقة". وقال فومين "لقد طورنا هذا التعاون وسوف نواصل السير فى هذا الاتجاه.. الأمن فى هذه المنطقة يعتمد على ذلك بدرجة كبيرة"(٣٤). وهو المعنى ذاته الذى أشار إليه الرئيس الإيرانى السابق محمد خاتمى فى ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٠ بقوله: "إن التعاون بين إيران وروسيا هو مطلب مسبق وضرورى لأمن المنطقة، وبدونه فإن أوضاع المنطقة لن تكون جيدة".

ثانيها: إن التوازن الاستراتيجى فى المنطقة يجب أن يأخذ فى الاعتبار الترسانة العسكرية الأمريكية الضخمة فى منطقة الخليج، والتى لا قبل لإيران بها، ولا يمكن لهذه الأخيرة التوازن معها، مهما عززت من قدراتها العسكرية.

ثالثها: إن تعزيز القدرات الدفاعية الإيرانية قد يبدو أمرا مبررا، خاصة بعد التهديدات الأمريكية والإسرائيلية بتوجيه ضربات إلى إيران. فقد أشارت بعض المصادر إلى قيام أكثر من ١٠٠ طائرة إسرائيلية من طراز إف -١٦ وإف -١٥ بالمشاركة فى المناورات التدريبية التى جرت فوق شرق البحر المتوسط واليونان فى الأسبوع الأول من يونيو ٢٠٠٨، وركزت على توجيه ضربات بعيدة المدى فى إشارة واضحة إلى إيران(٣٥). كما كررت إسرائيل هذه المناورات فى أبريل ٢٠٠٩.

رابعها: إن علاقات طهران بالعواصم الخليجية قد شهدت تحسنا بعد قمة الدوحة فى يناير ٢٠٠٩، التى حضرها الرئيس الإيرانى وكبار مستشاريه السياسيين والاقتصاديين. كما وافقت إيران والبحرين فى ديسمبر ٢٠٠٨ على تمديد العمل بالاتفاقية الأمنية بينهما فى مجال مكافحة الإرهاب والمخدرات وعصابات الإجرام، بعد مضى خمسة أعوام على توقيعها. وقد اعتبر ذلك أحد مؤشرات العلاقات الجيدة بين إيران والبحرين والدول العربية المطلة على الخليج عامة. وفى فبراير ٢٠٠٨، اجتمع محمود أحمدى نجاد، الرئيس الإيرانى، مع الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب

٣٢- وكالة نوفوستى، ١٨ فبراير ٢٠٠٨.
٣٣- روسيا اليوم، ٢٩ أبريل ٢٠٠٨.
٣٤- وكالة نوفوستى، ١٧ ديسمبر ٢٠٠٨.
٣٥- الأهرام، ٢١ يونيو ٢٠٠٨.

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، رئيس مجلس الوزراء وحاكم دبى، الذى قام بزيارة رسمية إلى إيران على رأس وفد سياسى واقتصادى، فى زيارة هى الأولى لمسئول إماراتى رفيع المستوى منذ انتصار الثورة الاسلامية فى إيران، وبحث الجانبان تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية، إلى جانب العمل على إيجاد حل لقضية الجزر الثلاث المتنازع عليها بين البلدين.

خامسها: إن موسكو تنظر إلى التعاون العسكرى ومبيعات الأسلحة، سواء لإيران أو غيرها من دول العالم، نظرة اقتصادية بحتة. وتسعى روسيا إلى تنشيط صادراتها من الأسلحة، ليس انطلاقا من اعتبارات سياسية أو أيديولوجية، ولكن نظرا لما تمثله عوائدها من مورد مهم للدخل القومى. وقد أبدت روسيا استعدادا كاملا لبيع منظومات متقدمة من الأسلحة والمعدات العسكرية لدول الخليج وغيرها من الدول العربية، ودون أى قيود سياسية أو تقيد برؤية معينة لما يجب أن يكون عليه ميزان القوى فى المنطقة. إلا أنه فى ظل الهيمنة الأمريكية والغربية عموما على واردات منطقة الخليج من الأسلحة، لم يحدث تقدم ملحوظ فى هذا الإطار.

ففى نوفمبر ١٩٩٣، تم إبرام اتفاق دفاعى بين روسيا والكويت لمدة عشر سنوات، تضمن إجراء مشاورات منتظمة بين وزارتى الدفاع فى البلدين، وإجراء مناورات عسكرية مشتركة فى الخليج العربى، وعقد صفقات أسلحة وتدريب الكوادر العسكرية الكويتية. كما تضمن النص على التزام روسيا بمساعدة الكويت فى إزالة الخطر الذى يهدد سيادته واستقلاله ووحدة أراضيه ورد العدوان عنه. وفى هذا الإطار، تعاقدت روسيا مع الكويت فى نوفمبر ١٩٩٣ على صفقات أسلحة تقدر قيمتها بـ ٧٦٠ مليون دولار. كما أجريت مناورات بحرية روسية – كويتية لمدة ١٢ يوما وذلك فى ديسمبر ١٩٩٣. وإذا كان هذا الاتفاق ذا أهمية اقتصادية لروسيا، فإنه كان ذا أهمية أمنية للكويت فى حينه، باعتباره كان رسالة موجهة إلى بغداد بأن القوى الكبرى فى العالم تحمى الكويت، بما فيها روسيا، الحليف التقليدى للعراق آنذاك.

وعقب وصول بوتين إلى السلطة، استمر التوجه الروسى نحو تطوير التعاون العسكرى مع دول الخليج، مع التركيز على تنشيط تجارة السلاح. فى هذا الإطار، قامت روسيا بإمداد الكويت بما قيمته ٩ ملايين دولار، من الأسلحة اليدوية الخفيفة (الرشاشات)، وسيارات نقل الجنود المدرعة من نوع BMP، وجهاز إطلاق الصواريخ من طراز سميرش. كما ترسل روسيا ٢٠ خبيرا –مدنيا وعسكريا– سنويا لتدريب الكويتيين على استعمال الأسلحة، وصيانة الأجهزة روسية الصنع.

كذلك، تقدمت روسيا بعرض إلى كل من الإمارات وقطر يتضمن إمداد الدولتين بأنظمة الصواريخ (إس ٣٠٠ وإس ٤٠٠) القادرة على اعتراض صواريخ كروز أو الصواريخ المسماة بصواريخ المسرح، والتى لها طابع تكتيكى وذلك خلال الفترة ٢٠٠٣–٢٠٠٤. وقد أعلنت الدولتان اهتمامهما بالعرض الروسى. كما عقدت روسيا والمملكة العربية السعودية عام ٢٠٠٨ اتفاقية تعاون فى المجال العسكرى التقنى(٣٦).

خلاصة القول، إن مبيعات السلاح الروسية إلى إيران لا ترتبط من، وجهة النظر الروسية، برؤية لميزان القوى الإقليمى، وليست سعيا للتأثير فيه لصالح طرف دون آخر. وإذا كانت روسيا قد أبدت استعدادا واضحا لدفع التعاون العسكرى مع دول الخليج قدما، وإمدادها بما تحتاجه إليه من الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية، فإنه بقى على دول الخليج أن تتفهم معطيات هذا التعاون، وأن تقتنص الفرصة السانحة لتطوير منظوماتها الدفاعية على النحو الذى يعزز توازن القوى لصالحها.

فروسيا معنية لدرجة كبيرة بالاستقرار فى منطقة الخليج، وذلك بالنظر إلى مصالحها الحيوية فى المنطقة، إلى جانب التطلع الروسى للاستفادة من السوق والاستثمارات الخليجية الهائلة، وكذلك تسويق التكنولوجيا الروسية فى المجالات المختلفة.

وتدرك روسيا، من خلال قراءة صائبة للواقع فى منطقة الخليج العربى، أن حفظ الأمن والاستقرار بالمنطقة رهن بإرادة مجموعة من الفاعلين فى الإقليم وخارجه، وأن التوافق والتفاهم بين هؤلاء الفاعلين هو العامل الحاسم فى تحقيق الاستقرار الإقليمى. ولذا، فإن تطوير نظام للأمن الجماعى هو الصيغة المثلى لضمان أمن الخليج العربى من وجهة النظر الروسية، وذلك على غرار تجارب أخرى مثل مجموعة شنجهاى. وتختلف الرؤية الروسية فى هذا الخصوص تماما عن رؤية دول كبرى أخرى، والتى ترى فى العلاقات والتفاهمات الثنائية بينها وبين دول الخليج العامل الأهم فى تحقيق الاستقرار من عدمه فى المنطقة.

وقد أكدت وزارة الخارجية الروسية هذه الرؤية فى أكثر من مناسبة. فقد دعا وزير الخارجية الروسى (السابق) إيجور إيفانوف – خلال جولة له فى منطقة الخليج، فى نوفمبر ٢٠٠٠ – إلى إقامة منظومة أمنية إقليمية فى منطقة الخليج، تضم دول مجلس التعاون الست إلى جانب العراق "وجيرانه"، وتتضمن إجراءات لبناء الثقة، وتأخذ فى الاعتبار مصالح كافة الدول فى المنطقة، وأبدى استعداد روسيا للوساطة فى هذا الشأن.

كما أكد المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية الروسية، الكسندر ياكوفينكو فى يونيو ٢٠٠٤، أن روسيا "تقترح صياغة خطة أمن جماعى فى منطقة الخليج العربى ثم نشرها فى منطقة الشرق الأوسط ..". تلا ذلك مباشرة دعوة وزير الخارجية الروسى، سيرجى لافروف، إلى صياغة تصور للأمن الجماعى فى منطقة الخليج، وذلك فى كلمته التى ألقاها فى اجتماع مجلس روسيا الناتو فى اسطنبول فى يونيو ٢٠٠٤.

ويظل التقدم نحو إيجاد صيغة ما للأمن الجماعى فى المنطقة رهنا بإرادة الفاعلين من دول الخليج العربى ورؤيتهم لإيران، وآفاق التفاهم معها من ناحية، وخطوات تطمينية حقيقية وجادة تتخذها إيران من ناحية أخرى.

إن منطقتنا العربية مقبلة على مرحلة جديدة، تشهد فيها توازنات القوى تغيرا ملحوظا. وهناك إرادة إيرانية حقيقية تتم ترجمتها إلى سياسات فعلية تهدف إلى ممارسة دور مفصلى وفاعل فى القضايا العربية المختلفة، باعتبارها قضايا "إسلامية" تهم العالم الاسلامى ككل. وبين محاولات إذابة المنطقة العربية فى كل إسلامى من ناحية، وآخر شرق أوسطى من ناحية أخرى، تبرز الحاجة الملحة إلى بلورة رؤية عربية خالصة لمستقبل منطقتنا، وإلا جاوزتنا الأحداث، وفقدنا إرادتنا وهويتنا.

٣٦– وكالة نوفوستى، ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٨.